Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2957 - 3807
e ISSN: 2957-5699

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

العدد (106) المجلد (1) كانون الاول 2025

الجغرافية الإقليمية وفق المفهوم الجغرافي المعاصر
(دراسة في فلسفة الجغرافية الإقليمية)

م.د ميثم خلف موسى/ قسم الجغرافيا / كلية التربية/ الجامعة المستنصرية
أ.م.د هدى خالد شعبان العطية / قسم الجغرافيا / كلية الآداب ، جامعة البصرة
أ.د ماهر يعقوب موسى/ أستاذ متمرس/ الجامعة المستنصرية

Abstract

This research aims to conduct a contemporary study of regional geography based on the geographical concept, with the aim of defining the characteristics of spatial scope, considering that its value does not derive from its entity as a place. This is achieved through a spatial vision related to multiple geographies, which bestow upon each region its own preference for communicating with others based on spatial democracy, reflecting its essential characteristics through cooperative extensions with the logical, objective environment, in line with the path of a single goal, rather than the path of division.

Regionalism belongs to the future and will constitute the project of future generations. It has become a catchy phrase (catch words). It preserves minorities, supports the legitimacy of the majority, and maintains spatial considerations without compromising the unity of the national space. It also collaborates to highlight the positive activities of all components of society, who display their best qualities, generating legitimate competition for self-correction through others. Thus, the entire field benefits from every positive aspect to expand the mechanisms of the joint project for the benefit of the country as a whole.

Email:
uobasrah.edu.iqmithamk33@uomustansiriyah.edu.iq

Published: 1- 12-2025

Keywords: الجغرافية الإقليمية ، المفهوم الجغرافي ، الحيز ، المكان

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة معاصرة للجغرافية الإقليمية تبعًا للمفهوم الجغرافي، بهدف تحديد خصائص الحيز المكاني بأعتباره لا تستمد قيمته من كيانه كمكان، وذلك عبر الرؤيه المكانية ذات الصلة بالجغرافيات المتعددة التي تضفي على كل منطقة تفضلها في التواصل مع غيرها بناءً على الديمقراطية المكانية ، والتي تعكس سماتها الجوهرية بامتدادات تعاونية مع المحيط المنطقي الموضوعي بما يتماشى بمسار الغاية الواحدة، ولا مع مسار التقسيم.

تنتسب الإقليمية(*) للمستقبل، وستشكل مشروع الأجيال القادمة، وأضحت من العبارات اللافتة (catch words) فهي تحفظ الأقليات وتدعم شرعية الأغلبية، وتبقي على اعتباريات الحيز دون التقصير بوحدة الحيز الوطني ، كما أنها تآزر على إظهار الفعاليات الإيجابية لعموم مكونات المجتمع الذي يُظهر أفضل ما عنده ، مما يولد تنافسًا مشروعًا لتصحيح الذات من خلال الآخر، وبهذا ينتفع إجمالي المجال من كل إيجابي لتوسعة آليات المشروع المشترك لصالح البلد بصورة عامة.

المقدمة

أولاً: مقدمة(introduction):

ينبغي أن تؤازر الجغرافية الاقليمية في صياغة (البيئة الحضرية) وتدخل عنصرا رئيسيا في تأسيس المجتمع المثمر، بالأخص إذا كانت الحكومات المحلية تنعم بالكفاءة والأمانة، وتقدم المصلحة العامة على الشخصية لتنمية كل مدن الإقليم بكفاءة رفيعة ، وتحترم الزمن وتقلل التكاليف بحيث تشكل محفزا للإنجازات الفكرية الابتكارية، لقد ترعرعت فكرة البحث من دراسة الإرث الجغرافي، وصلته بالإقليم والجغرافية الاقليمية. وقد أوضح هذا البحث بأن العلاقة السابقة تغيرت الآن.

1.مشكلة البحث(Research problem)

وهي ((لِمَ تبدَّلت الصلة التراثية (التقليدية) بين الجغرافية الإقليمية كـ(علم) و(الإقليمية) كأيديولوجية(**) في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة؟)).

2.فرضية البحث(Research hypothesis)

وللعثور على تصور يُمكن به الرد على الإشكالية التي أثارها البحث، صيغت الفرضية التي تنصّ على: ((أنّ التحولات التقنية والاقتصادية لصالح الدول العظمى، سبّبت خللاً في طبيعة العلاقة من الحيز الأصغر نحو المنطقة الأوسع، إلى أن أصبحت (الأيديولوجية المكانية) تؤدي دوراً في تشكيل وعياً سياسياً جديداً للسيطرة على الأرض، وذلك من خلال تقليل فرادة المكان وإدماجه بالإطار الأوسع)).

ثانياً:تشكل الإقليم وصلته بالوضع الاقتصادي(The region's relationship with the economic situation)

يشير الأساس الجغرافي أن الجانب الإقليمي(***) للمدينة يبوب بحسب المكان إلى أمرين (محلية وإقليمية)[1] (R.، 1964) وإن التفرقة بينهما أمر مهم في عملية وضع الخطط المحلية، ويبدو أن المنظور الإقليمي هو منشأ البلدة ووظيفتها وبهذا فأن صلب فكرة البلدة هي أن تقوم بخدمة منطقة او ناحية تتبع لها حيث يظهر الأثر المكاني التبادلي بين البلدة والريف بآصرة وطيدة جدا ناجمة عن حراك الأفراد والكيفية التي يكتسبون بها رزقهم ونوع المعيشة التي يحيوها[2]. (شاكر، 1983) وهنا يتشكل منها صلة تظهر بردة الفعل التي تنتج كياناً أقليمياً فريداً [3] (حمدان، بلا تاريخ) ، يمزج بين خصائص البيئة الحضرية والبيئة الريفية بمدخلاتها الطبيعية والبشرية، الأمر الذي ينجح تخصصاً لكل قرية تخدم المدينة لكي تصير أحد أنواع التنظيم السياسي التي تستمد بريقها من موارد الريف الذي يقوم بتمويلها غذائياً مقابل تقديم المدينة خدماتها المدنية ومنتجاتها إلى ريفها القريب.

إن الصلة في ظل أوضاع الاقتصاد المكتفي ذاتياً الذي يبرز فيه نسق مُحدد من العيش، قد يكفل صيانة السمات المحلية لوقت غير قليل[4]. (خصباك، 1984) ، كانت تجسد السيطرة الحضرية المكانية ويمكن أن تكون بحسب التعبير السياسي المعاصر وضعاً استعمارياً على الريف الذي يتنامى أو يتناقص تبعاً لحجم المدينة وسيطرتها وطبيعة اتجاهاتها.

أن هذه العلاقة قد تكون تحولت بعض الشيء بين الريف والمدينة تحت ظل اقتصاد ونظام هدفه تنمية المبادلة التجارية نتيجة لتطوير القطاع الصناعي و الزراعي ، فالأهمية التجارية للمدينة هامة في العلاقة بين الإقليم والمدينة وإن فعالية المدينة لهذا الدور بشكل تكافلي يجعلها آلة تكامل تؤدي إلى ظهور إقليم[5]. (D.K. Forbes، 1984) ، هذا الإجراء أفضى إلى تبني آليات اقتصادية حديثة أبرزت صعود المدينة الأوروبية في الحقبة الوسطى بحيث أخذت تجسد ظاهرة سكانية واقتصادية وسياسية ، لم نرها تبرز في الآن نفسه في المدن العربية إلا بشكل نسبي في مستهل الستينيات ، إذ لا زالت المدينة لدينا عاجزة عن توفير متطلبات وجودها ذاتيًا، فهي مدن تقتصر على إعطاء الخدمات فقط، في حين طبيعة الصلة بين المدينة الأوروبية والريف المجاور قد تغيرت مع التجديدات والاكتشافات وتطور النقل والاتصالات حتى كادت تتضاءل الفروق الحضارية بينهم بعض الشيء، أي أن المدينة استقطبت ريفها إليها، بينما مدننا تتريف (Ruralization) وهذا يدل على النزوع النفسي للعلوم المتغايرة ضمن المدن المتباينة في بناء عالمها الآتي.

ثالثاً: دور وسائل النقل في ارتقاء الصلات الإقليمية(The role of transportation in enhancing regional ties)

تتواصل التغذية الراجعة (Feed back) بين العصور في الموقع بمكوناته الثقافية والحضارية لمدة طويلة في فور تواجده منعزلا، ويكون بطيئا في تطوره للغاية عبر مرور الوقت، فـ(الجمود الجغرافي) (geographical Inertia) للمكان المنعزل، أو المجتمع المنغلق يكون بينا حيث تتلاشى فيه الروابط الجامعة بين المواقع بسبب عزلته، ما لم تكن هنالك واسطة تربط الكيانات المتباينة مع بعضها وتيسر التواصل فيما بعضها وتبدل القناعات الشخصية لهذه المجتمعات بوجوب التواصل والحاجة إليه للتفاعل مع الآخر ، مما يفضي التمازج بين الموروثات في البداية إلى تعديل قليل للبنية الفكرية والتي من شأنها أن تجعل رؤية المجموعة للعالم متباينة في ما كانت عليه، وإن ما يحفز على إظهار العلاقات وتقدمها هو عنصر النقل والاتصال الذي يعطي اتجاهات عديدة ويخترق الثوابت الموروثة بما يحوله من أشياء وأفكار يجددان من المكان وطبيعه ، وقد ساعد الاتصال والنقل على جمع الأجزاء المكانية المتباعدة على أساس آلية الامتداد نحو التكامل تارة والانكماش نحو مراجعة تشكيل الذات المتجددة أحياناً أخرى ، فالإقليم يحمل سمته المحلية في لهجته وفنونه وألعابه الشعبية وطريقة تفكيره وتكون عناصره هذه كياناً سياسياً ذا استقلالية وتفرد(unique)، لما كان النقل لم يزل دون تأثيره الراهن ما سمح بتقوقع الأنماط المحلية القائمة في المكان حينها[6]، وإن التغيير الهادئ أفضى إلى تأخر تقدم تكنولوجيا النقل والاتصالات بحيث جعل البلدة تعتمد على الريف القريب الذي يمثل محيطها لضعف إمكانية قيام علاقات أبعد.

مع تطور وسائل النقل والاتصالات، حل الاتصال محل العزلة. وإن نطاق حركة الأشخاص والبضائع يتوسع باستمرار، كما أصبحت الروابط الإقليمية وثيقة بشكل متزايد، حتى وصلت إلى مستوى التكامل. وقد أدى هذا إلى ظهور الدول القومية، حيث اختفت بعض الهويات المحلية لصالح الوحدة الحديثة تحت ستار التجانس النسبي ، فالإقليمية هي أساس الوحدة الوطنية والنهوض، ولا يوجد طريق آخر. لقد أصبح أمراً أساسياً في الحياة المعاصرة ، ولذلك فإنها وبحكم خصوصيتها ستبقى رافداً مهماً لاستمراريتها المرتبطة بعوامل مشتركة ضمن السيادة الوطنية، مما يخفف من بعض الاختلافات الإقليمية، لصالح المجتمع برمته وتنظيمه الوظيفي ، ويساهم نمو وتطور شبكات النقل في تسهيل بناء العلاقات بين المناطق، سواء داخل البلاد أو خارجها ، وقد أدى هذا التطور إلى اختفاء العديد من خصائص المناطق القديمة ونشوء مجمعات جديدة، مما دفع العاصمة إلى استغلال ذلك وتحويل المدن داخل هذه المناطق إلى ضواحي تستنزف ثرواتها ، والعاصمة أصبحت بمثابة ثقب أسود يبتلع معظم ثروات المدن والمناطق الأخرى، مما أدى إلى تدهور مستمر في أدائها السياسي وتراجع مستمر في مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والخدمية. ولقد فقدت طابعها المدني وحتى هويتها، إن التنمية الشاملة تقوم على ربط الأجزاء مع بعضها البعض عن طريق الترابط الوظيفي، وتعزيز مناطق كل أجزاء الدولة

أو الوحدة السياسية بأكبر قدر ممكن من الإنصاف، وليس على استغلال العلاقات السلبية بين المناطق لامتصاص ثروات المناطق الأخرى بسرعة، وبالتالي التسبب في اضطرابات نفسية واجتماعية واقتصادية يصعب السيطرة عليها أو خفضها إلى مستوى معقول، بحيث قد تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام الحاكم بسبب ضعف قدرته على خلق التنمية الشاملة[7].. .

رابعاً:تغيير مفهوم المناطق(Changing the concept of regions):

تتغير آراء الأشخاص المهتمين بموضوع معين بمرور الوقت، ويمكن أن يأخذ المفهوم دلالات مختلفة. يجب على كل فهم جديد أن يتوافق مع طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية. ومن منظور شامل ((إدارة المكان المتفاعل[*]))، فإن الإقليمية تعني إدارة مواقع التفاعل، أي التنظيم الأفقي للدولة من خلال خلق مناطق متساوية تقريبا لإنهاء صراعاتها الاجتماعية، والتي لا يتجاوز توجهها المركزي العناصر التنظيمية التي تشكلها. إن الإقليمية هي شكل من أشكال الإدارة، في حين أن اللاإقليمية تجسد دكتاتورية مكانية متوافقة مع الدكتاتورية السياسية، حيث يسلط الامتداد العمودي الضوء على الصراع الاجتماعي للمصالح في مكان معين، وبالتالي قطع كل الطموحات في أماكن أخرى. لذا يمكننا أن نستعرض بعض التغييرات[8] هذا المفهوم مع الوقت وهي:-

1-الإقليمية الثقافية(Cultural regionalism): يحرص الكتاب والقاصون والشعراء والفنانون على استلهام عناصر البيئة المحلية وتصويرها في أعمالهم، مما ينتج عنه حالات خاصة في هذا المكان لم نصادفها في أي مكان آخر - إذا كان هذا إبداعاً، فقد يضيف بعداً جديداً لظاهرة الشعبية العالمية - بحيث يمتد الخاص إلى العام ويتناغم معه، ورغم ضيق المنطقة إلا أن هذا المكان يمتد إلى كل أصقاع الأرض. وقد تتجاوز هذه البيئة الجغرافية الطبيعية والبشرية مرحلتها الإدراكية عندما تستمد الإلهام من القوة الفكرية والإنسانية في المرحلة الثانية.

2- الإقليمية الاقتصادية(Economic regionalism) : والتي تتجه نحو استثمار الموارد الاقتصادية وكل الطاقات المحلية لتجنب التبعية السياسية والاقتصادية لرأس المال، مما يؤدي إلى حرمان المناطق الأخرى المرتبطة بها ، ومن الجدير بالذكر هنا أن مثل هذه الإقليمية لا ينبغي أن تأخذ الطريق الذي يؤدي إلى فقدان استقلال المنطقة وحرمانها من هويتها وانتمائها الوطني تحت أي ذريعة، بل ينبغي أن تحافظ على الروابط مع الدولة الكبرى وتؤكد وجودها ضمن السيادة بكل الوسائل وليس خارج السيادة. لقد حدثت إعادة تنظيم مكانية. (Spatial reorganization) بما يتوافق مع حاجات الفئة الحاكمة الجادة[9] .

3- الإقليمية السياسية(Political regionalism): ينتمي هذا المفهوم إلى الفيدرالية، حيث لا تنبع الحركة الداخلية إلا من السلطات المحلية في نطاق التزامها الشامل بالقوانين والإجراءات الوطنية. إن

عملية اللامركزية هي عملية مواءمة الاتجاهات الحضارية للحكومات المحلية مع الحقائق الاقتصادية والجغرافية للمنطقة والبلاد ككل. إن الإقليمية هنا لا تتجه نحو الأفكار السياسية الراسخة، بل نحو الضمير السياسي للأفكار البناءة[10].

4- اقليمية الاقتصاد السياسي المناطقي : (Regionalism of the zonation political economy)، بدأ هذا التصور بالظهور منذ القرن السادس عشر خاصة بعد أن حلت بريطانيا محل اسبانيا ذات الاقتصاد التجاري (Mercantilists)، وسيطرت على كونها قوة خارجية على الاقتصاد البيروفي [*] (Peruvian)، مع تطور أساليب التجارة الخارجية وزيادة صادرات الأسمدة الطبيعية مثل "الجوانو "والنترات، بدأت الولايات المتحدة تحل محل بريطانيا بقوة، لتسيطر على الاقتصاد والسياسة العالمية .قامت بذلك من خلال توسيع الرأسمالية الاحتكارية مشيرة إلى التغيرات التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين .وأكد الجغرافيون الماركسيون على وجود نوعين من العلاقات البيئية :العلاقات الطبيعية والعلاقات المكانية، وهو ما أظهر أنماطاً للإنتاج تختلف باختلاف الظروف الطبيعية في مناطق ذات ملامح حضارية متنوعة .هذه الأوضاع أنتجت تبايناً بين الفئات الاجتماعية وساهمت في ظهور تنوع داخلها، مما مهّد الطريق لاحقاً إلى نهاية الحرب الباردة لصالح هيمنة الولايات المتحدة وبروز مفهوم جديد للإقليمية .الإقليمية العولمية، التي بدأت ملامحها تتشكل بعد تسعينيات القرن العشرين، غيرت النظرة السياسية والاقتصادية للإقليمية التقليدية .تم الانتقال نحو توحيد دول متعددة تحت مشاريع مشتركة تحمل رؤية سياسية واقتصادية مترابطة .لكن هذه المشاريع لم تنشأ من منظور مصالح متشاركة بقدر ما جاءت كوسيلة لتعزيز الهيمنة والسيطرة على دول الجنوب واستغلال ثرواتها. ففي هذه المرحلة، أصبح الاقتصاد أداة مؤثرة لربط البلدان ضمن سياق سياسي وثقافي مشترك، كما هو الحال في المشروع الشرق أوسطي؛ مشروع مفتوح قد تنضم إليه دول إضافية تبعاً للمتغيرات الاستراتيجية العالمية. ومع ذلك، أصبح واضحاً أن العلاقة تجاوزت نطاق الإقليمية لتشمل نصفَي الكرة الأرضية، حيث تهيمن دول الشمال ذات القدرات الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة، بينما تظل دول الجنوب عالقة في تبعية اقتصادية وثقافية شبه دائمة

جدلية العلاقة بين الجغرافيا والإقليم

تتناول جدلية العلاقة بين الجغرافيا والإقليم تفاعل مفاهيم وتقسيمات متعددة داخل الدراسات الجغرافية، حيث يظهر التداخل الوثيق بين جغرافية المدن والجغرافية الإقليمية من خلال أهمية إقليم المدينة وتأثيره على حياتها ووظيفتها ، ورغم ذلك، توجد فروقات واضحة بين مصطلح "إقليم المدينة" وطبيعة الإقليم الشكلي (الإقليم التام) ، يمثل إقليم المدينة جانبًا عمليًا ذا محتوى اقتصادي، حيث يمكن دراسة العلاقات بين الإنتاج والتوزيع وحركة التنقلات داخله، مما يجعله إقليمًا منظمًا

(Formal Region) (Organized) في المقابل، يتميز الإقليم الشكلي بالسمة التركيبية (Region)ويكون متجانسًا بدرجة معينة، سواء كان التجانس طبيعيًا أو إنسانيًا، وبهذا السياق يمنح إقليم المدينة الحيز المكاني دورًا وظيفيًا قويًا بصفته نقطة وصل (Nodal)، إلا أنه يبقى بحاجة إلى تكامل مستمر مع المناطق الجغرافية الأخرى، سواء الطبيعية منها أو الإنسانية،هذه المناطق تضيف إلى منطقة المدينة بعدًا بصريًا وملموسًا يتمثل في التكوينات الجيولوجية، والتضاريس، والمناخ، والنباتات التي تؤثر جميعها في توجيه المنطقة نحو المدينة وربطها بها .ومع ذلك، فإن حدود المنطقة لا تتطابق بالضرورة مع الوقائع البشرية بشكل كامل، إذ يعبر الإقليم هنا عن وظيفة محددة تقلل من تأثير الحتمية البيئية عليه، وهو تأثير قد يكون أكثر وضوحًا في الأقاليم التركيبية. لذا، فإن استقراء الأسس التركيبية للإقليم يتطلب تحليل مظاهر وجوانب مختلفة تعزز فهم جذور هذه العلاقة المتشعبة والمتكاملة بين الجغرافيا والإقليم. [*] متعددة تعنى بالمجانسة الوظيفية[11] [**] ، وان أهم العوامل التي تحدد طبيعة العلاقات الوظيفية هي العناصر الحضارية التي تسهم في انقسام أو توحيد الكيان السياسي ضمن الإطار العام للوحدة السياسية. وهذا يؤدي إلى أن يصبح الإقليم فضاءً ذا نظام متكامل يتشكل من خلال تطور الإنسان والمكان[12] في العلاقة المتبادلة القائمة بينهما.

يتفق معظم الخبراء في مجال الجغرافيا [***] بأن الدراسات الجغرافية الإقليمية جوهر علم الجغرافيا، إذ إنها تصل إلى مستوى يتيح بناء أسس علمية ومتكاملة[13].، صاعد الاهتمام بالدراسات المحلية والإقليمية بشكل ملحوظ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، حيث تسعى الجغرافيا إلى دراسة تكامل الظواهر. ويُعتبر القيام بدراسات محلية وإقليمية أمراً أساسياً لكل جغرافي، إذ لا ينصب تركيزه فقط على الظواهر ذاتها مثل أصولها وعملياتها، بل يمتد اهتمامه إلى العلاقات التي تسلط الضوء على التباينات المكاني[14]. وتختلف المناطق عن بعضها بناءً على عناصرها المختلفة وخصائصها المتنوعة التي ترتبط فيما بينها بقوة. فعلى سبيل المثال، السمة النباتية لمنطقة معينة وتكويناتها الجيومورفية تعكس السمات الحضارية لتلك المنطقة. من هنا، يصبح من الضروري دراسة هذه المناطق بناءً على طريقة تنوعها وطبيعة ترابطها، إذ يجب تحليل أي ميزة خاصة بخصائص المنطقة بالنظر إلى علاقتها بالعناصر الأخرى ضمن إطار الشخصية العامة للمنطقة. ويتم ذلك من خلال اعتماد قياسات نسبية بدلاً من الاعتماد على مقاييس مطلقة[15] . فالعلاقة[****] بين عدة فاعلين جغرافيين داخل الإقليم تُعتبر بمثابة (معادلة دالية.)[*****] وتشتمل الجغرافيا الإقليمية على مجموعة متنوعة من المتغيرات. فدراسة أي عنصر جغرافي تكون في الغالب متأثرة بعدد كبير من العوامل البشرية والبيئية، وليس فقط بعاملين أو ثلاثة. وتتخصص الجغرافيا الإقليمية في تحليل التفاعلات والوظائف المتعددة التي

لا يمكن اختزالها في تأثير عنصر واحد فقط. بل تتعلق بدراسة المزيج المتنوع من العناصر، التي تعكس روابط وبُنى متباينة من حيث الأهمية والتأثير[16]..

الجغرافيا الإقليمية تُعنى بربط الوحدات المكانية معًا بهدف الكشف عن التكوين الهيكلي، الوظيفي، والثقافي للإقليم الأوسع، يتم ذلك من خلال تحليل فسيفساء تفصيلية تساعد الفرد على استيعاب المهام المتغيرة ضمن حدود محددة، بفعل مجموعة من العوامل المتحولة وشبه المستقلة، مع الأخذ في الاعتبار مفهوم التجانس الإقليمي الذي يُعتبر نسبيًا، تسعى الجغرافيا الإقليمية إلى دراسة كيفية اندماج المناطق الصغيرة (Districts) داخل مناطق أكبر (Areas).

وقد يعتمد الإقليم، سواء كان صغيرًا أو كبيرًا، على قضية سياسية تُشكل الوظيفة الأساسية في تكوينه بطريقة إقليمية أكثر من كونها محلية. يرتبط هذا الأمر بما يُطلق عليه الإقليم المركب ، ويبدو أن المناطق تختلف في طبيعتها ودرجة تعميمها، لكنها تشترك في خاصية التراتبية. فكل وحدة إقليمية تتمتع بتجانس داخلي، مما يجعل تمايز أجزائها عاملاً مساعداً على فهم الصورة الكاملة للإقليم بوضوح أكبر[17].

خامساً:المجتمع الحديث والإقليمية (Modern Society and Regionalism)

تتكون أغلبية البلدان من أقاليم[*] (محليات) متنوعة فِطرياً وإنسانيّاً وحضارياً واقتصادياً، تعمل الزاوية السياسية للمعرفة الجغرافية على توزيع التفاوتات والقيم الإنسانية بين المناطق المختلفة ضمن حدود الدولة الواحدة. وفي هذا السياق، تتبلور أخلاقيات المكان (الحيز) لتسهم في صياغة المبادئ السياسية التي تنظر إلى الحيز الجغرافي كجزء أساسي من تكوين الدولة وترابطها[18]، وتسعى المجتمعات إلى الاستفادة من مفهوم الأقلمة ضمن إطار السيادة العامة دون المساس بالترابط النسقي فيما بينها، بهدف تحقيق أبعاد تكاملية على مختلف المستويات. يأتي ذلك مع تعزيز شعور نفسي قوي تدعمه تلك التوجهات السياسية، القائمة على مبدأ اشتراكية المكان وتوزيع الموارد والمكاسب بشكل عادل، بما يسهم في بناء الثقة بين القيادة والشعب، والعمل الجماعي لمصلحة الجميع. هذا النهج يعكس جوهر المهمة السياسية للدولة في الحفاظ على التوازن والتنسيق بين مختلف المناطق، لضمان تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية، وتأسيس فلسفة مكانية سياسية تعتمد على تعزيز الانتماء الوطني.

أما الإقليم، فهو النطاق الذي تستند إليه فلسفة الموقع، بناءً على خصائص ومعطيات كل منطقة، بهدف دعم سلطة الدولة. وتحقيق هذا الدعم يتطلب تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة، لضمان تنمية مكانية فعالة تهدف إلى تنظيم المساحات بشكل يتلاءم مع أهداف التنمية الشاملة[19]. هذا النهج يساهم في تعزيز غنى مجتمع متنوع ومتناغم، مما يُبرز تماسكه ووحدته من خلال التفاعل بين المواهب والخبرات والثقافات المحلية. كما يعزز الشعور بالانتماء ويقوي الولاء الوطني، بالرغم من أن الأراضي

تُقسم وتُستغل بأنشطة اقتصادية تتأثر بشكل أكبر بالعوامل الحضارية مقارنة بالعوامل الاقتصادية[20]، فالإقليم الحضاري غالبًا ما يكون نتيجة تفاعلات واندماج بين أجزاء من أقاليم طبيعية مختلفة[21]، فالعديد من أشكال الحضارة تعود إلى الاختلاف الإقليمي[22] . وهذا يحفز على التمازج وتكوين روح التنافس والابداع والابداعات ويقلل بدرجة كبيرة الخلافات بين تلك المناطق ما دامت حرية المناطق بكل جوانبها تتصل بحرية الدولة ذات الرؤية التعددية الموحدة في سيادتها الداخلية وسياستها الخارجية وإنصاف تقسيم الثروة بين المناطق المنوعة.

هذا المنظور الذي تشكَّل بفعل العوامل الجغرافية لا يسعى إلى إنشاء نظام سياسي إقليمي مستقل عن الدولة الأم، إذ أن المحلية التي تعكس شعورًا بالانتماء للوطن ليست حركة انفصالية، بل تمثل عملية إعادة تنظيم إقليمي ضمن إطار السيادة العامة للدولة. وأي خروج عن هذا الإطار لا يوجد له مبرر[23]، وتُظهر السلطة المركزية، على الرغم من قدرتها على إدارة الشؤون الداخلية، أن فعاليتها تبقى أقل مقارنة بقدرات سكان الأقاليم المحليين، الذين يتمتعون بفهم أعمق لاحتياجات مناطقهم وطرق معالجة قضاياها. عندما تتدخل الدولة في التفاصيل المحلية الدقيقة، فإن ذلك قد يؤدي إلى ظهور نظام شمولي (ديكتاتوري) ويضعف آليات الترابط بين المركز والأطراف. ومن شأن تخفيف هذا التدخل أن يمنح المركز والأقاليم مرونة أكبر، مما يتيح للمركز أداء مسؤولياته العامة دون الحاجة إلى التورط في التفاصيل المحلية.

لكن أي خلل في هذه العلاقة، إذا كانت نتائجه تميل لصالح المركز على حساب الأقاليم، قد يؤدي إلى اضطرابات تقوّض الترابط الحيوي بين أطراف الدولة. هذه الاضطرابات تنعكس في شكل تفاعلات غير مستقرة بين المركز والأقاليم، مما يؤدي إلى ردود أفعال متنوعة من المجتمعات الإقليمية. غالباً ما تأخذ هذه الردود شكلاً هادئاً في الظاهر لكنها تعبّر ضمنياً عن تناقض مع رؤية المركز، مما يُشكل تحدياً للسلطة المركزية. وقد تدفع هذه التحديات المركز إلى اللجوء لعنف أكبر تجاه تلك المجتمعات، سواء من الناحية الخدمية أو الإنسانية، وهو ما يعمّق الفجوة بين السلطة والمجتمع.

في النهاية، يمكن وصف هذا الانفصال بأنه شكل من أشكال التهميش أو حتى "الإبادة المعنوية"، مما يحوّل الدولة إلى سلطة رقابية بحتة بدلاً من أن تكون حكومة مسؤولة عن رعاية شؤون جميع مكوناتها بشكل عادل. تحقيق العدالة الإقليمية هو السبيل الوحيد لضمان الأمن القومي، حيث يتيح تكاملاً بين إدارة الدفاع الوطني بشكل يتسم بالانتشار المتوازن بعيداً عن التركيز المفرط لصالح طرف دون آخر[24] . وعليه، فإن جوهر الحياة وتأسيس الدولة سيعتمد على النهج الجهوي، بعيداً عن أسلوب الإكراه أو القسر (Procrustanbed). ويأتي هذا بفضل طبيعته الديناميكية التي تهدف إلى تنظيم

المجتمع المعاصر على أساس المواطنة، بدلاً من الارتكاز على الأنانية الضيقة أو الانحياز لمصالح لا ترتبط بالوطن[25].

سادساً:المركز والأطراف(Center and peripheries):

لم تُعتبر المدن في بلدان العالم الثالث وحتى في العديد من دول العالم، حتى منتصف القرن العشرين تقريبًا، مراكز جاذبة بالمعنى الحقيقي. يعود ذلك إلى النظرة التقليدية التي ظل الاقتصاد العالمي يتبناها فيما يتعلق بطبيعة الإنتاج وجودته، مما أدى إلى بطء وتيرة ازدهاره. وكان الإنتاج حينها موجهًا لتلبية احتياجات شريحة محدودة من المستهلكين، مما منع الدول من تركيز اقتصاداتها في مراكز صناعة القرار السياسي. في ذلك الوقت، كان الاقتصاد الزراعي الأكثر فعالية في توزيع السكان عبر الأقاليم المختلفة، لدرجة أن الكثير من العواصم كان عدد سكانها أقل مقارنة بالمدن الأخرى بسبب قلة سكان المناطق الحضرية[26]. (الحديثي، 1988) وأيضًا، لم تكن هذه المنطقة جاذبة للسكان، مما يتوافق مع ما ذكره فيمن (Fenmann) بشأن أن التفاوت الجغرافي ينطبق بالتساوي على مختلف أجزاء المنطقة. فلا توجد منفعة يمكن العثور عليها في الوسط تفوق ما هو موجود في الأطراف[27] شكل (1) و(2) و(3).

امتد النمو ليشمل كلًا من المركز والأطراف في إطار سيطرة القوى الاقتصادية العاملة، مما أدى لاحقًا إلى مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي دفعت نحو تبني خطوط إنتاج ضخمة تستهدف أسواقًا لتصريف الفائض. ومع التغيرات المالية والإنتاجية التي حدثت في الربع الأخير من القرن العشرين، اضطر المصنعون إلى تركيز مقرات شركاتهم الصناعية والتجارية والخدمية في العواصم. هذه المقرات أصبحت محورية في منافسة المجالات الإدارية والإبداعية، إلى جانب البحث والتطوير والتسويق، ما أدى إلى استقطاب أفراد يتمتعون بمهارات متنوعة.

وقد أفضى هذا التركيز إلى تعزيز مكانة العواصم كونها مراكز القرار السياسي والاقتصادي والتجاري، مما جعل من الضروري تواجد الشركات والمكاتب بها لمواكبة المنافسة الشديدة. ومع انتهاء حقبة الإقطاع كنظام سياسي واجتماعي، ازداد التوجه نحو المدن الكبرى والعواصم تحديدًا، حيث سعى كثيرون، خصوصًا القادمين من المناطق الريفية، إلى تغيير أنماط حياتهم والتأقلم مع الحياة الحضرية للتخلص من معاناة الماضي الزراعي. هذا التحول ساهم في إضعاف الكيانات الريفية التي كانت مأهولة بالسكان لفترات طويلة، لولا التداعيات السياسية والاقتصادية التي أزالت النظام الإقطاعي وأفسحت المجال للتمدن.

في الوقت ذاته، دفعت هذه التحولات المدن الكبرى إلى إعادة ترتيب وتنمية مواقعها بما يعزز مركزيتها أمام بقية المدن المحيطة ضمن نطاق الدولة أو الإقليم. أدى النزوح من الريف إلى الحضر إلى

بروز مهيمن للعواصم الوطنية على مستويات الحجم والقدرات، خاصة مع نهاية القرن العشرين، مما أنتج هيكلًا تنمويًا غير متوازن. اختلال هذا النمو بين العاصمة والأطراف خلق فجوة واضحة تمثلت في تركيز الخدمات والفعاليات الثقافية والتطورات داخل العاصمة، بينما بقيت بقية المدن والمناطق الريفية تعاني من نقص في تلك الجوانب. هذا الواقع جعل العواصم تستنزف موارد المناطق الأخرى، مما عمّق التوتر بين المركز والأطراف وأبرز الفوارق التنموية داخل الدولة.

والنص يتناول قضية الفجوة التنموية والتفاوت بين العواصم وبقية المدن في دول العالم الثالث، مشيرًا إلى أن الأنظمة الاستبدادية غالبًا ما تركز جهود التنمية والإنجازات الاقتصادية والثقافية في العواصم، بينما تترك المناطق الأخرى دون الاهتمام اللازم. هذا النسق يؤدي إلى جذب العلماء والمفكرين والفنانين نحو العواصم أو الدول المتطورة في الشمال، حيث تتوفر الفرص بشكل أفضل، مما يؤدي إلى تهميش المدن والمناطق الأخرى وكذلك إضعاف التوازن على المستوى الوطني والدولي.

هذا التركيز المفرط على العواصم يؤدي إلى حصر الموارد والإنجازات في نطاق ضيق وبأقل التكاليف، مقتصرًا على عدد قليل من السكان ومرسخًا للنمطية التي تقلل من فرص التوزيع العادل للثروة والتطوير. ويوجه النص نحو ضرورة تبني سياسات تخطيطية محلية تحقق التوازن بين جميع المناطق، بعيدًا عن هيمنة العاصمة، فضلًا عن تعزيز العلاقات التكاملية بين دول الشمال ودول الجنوب على المستوى الدولي لتحقيق عدالة تنموية.

شكل (1) و(2) و(3)

شكل رقم (1)
علاقة إقليمية متكافئة في ظل الاقتصاد التقليدي.

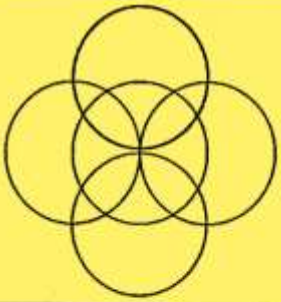

شكل رقم (2)
علاقة إقليمية مهيمنة في ظل الإنتاج الواسع

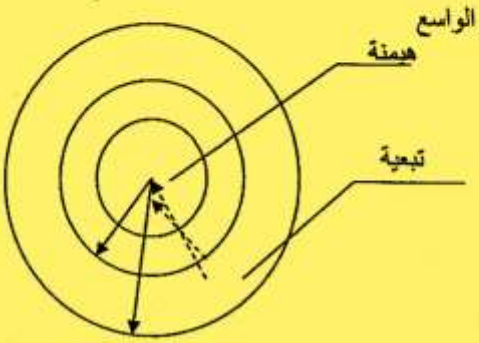

شكل رقم (3).
تداخل العوالم الإقليمية المناطقية وصراع المثلثات الاقتصادي.

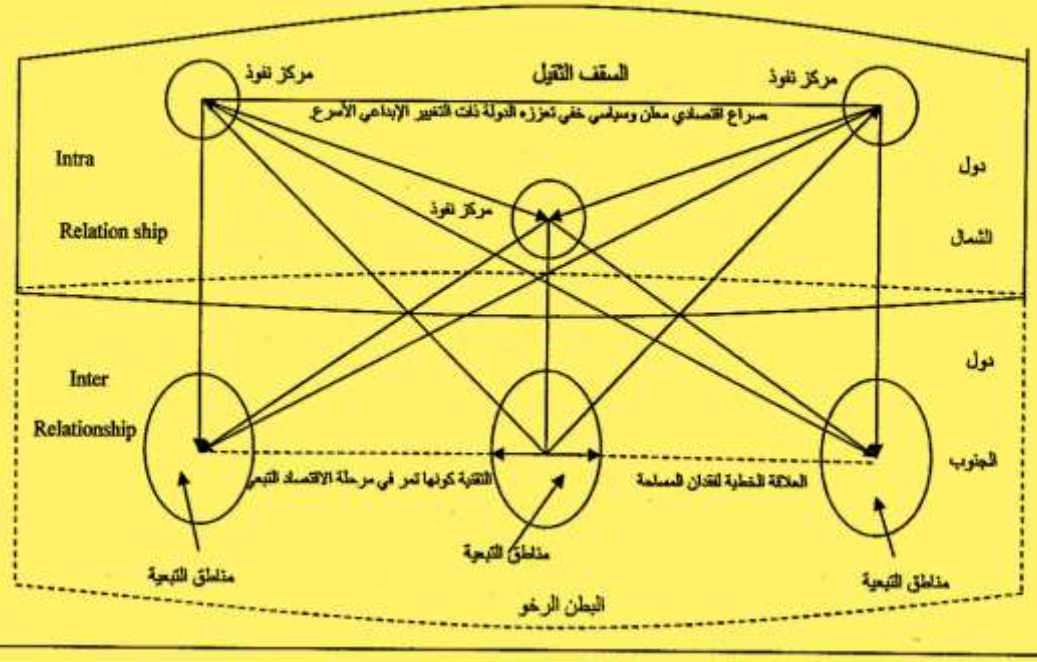

المصدر: وفق رؤية الباحثين

والتأكيد في هذا السياق هو أن التفاوت الكبير يعكس الظلم الاجتماعي والجغرافي ويعيق تحقيق الإنصاف، حيث تشير الجغرافيا التطبيقية إلى أهمية توزيع التنمية بشكل متكافئ بين المناطق وبين الأمم، مع التركيز على ضرورة تبني ترتيبات إقليمية غير مركزية كهدف أساسي لتحسين العدالة وتحقيق

التنمية المستدامة[28] ، شكل (3) يشير فريدمان إلى أن نموذج المركز والأطراف يبرز تطوير الاقتصاد بشكل رئيسي في مناطق محددة، حيث يتم تنظيم الاقتصاد والتوسع جغرافيًا انطلاقًا من هذه المناطق. كما أن مواقع معظم المؤسسات غالبًا ما تتوافق مع ارتباطها بالمدن والمناطق الحضرية[29] .

وفي سياق الاقتصاد العالمي المعاصر، تتشكل صورة الأطراف وفق رؤية حديثة، كما يتضح في الشكل (3). هذا الشكل لا يكتسب دلالته فقط من موقعه كعنصر هامشي، بل إن طبيعة ومستوى النشاطات والفعاليات التي تدور ضمن بنيته المكانية هي التي تحدد دوره كمركز أو هامش.

بناءً على ذلك، فإن أي موقع أو منطقة تُعتبر ضمن الأطراف في الزمن الراهن ما لم يتم دمجها بشكل فعال في النظام الاقتصادي العالمي. ولتحقيق ذلك، يجب أن تنخرط كمشارك نشط في المنظومة الاقتصادية عبر تطوير هيكلها الاقتصادي، مما يجعلها مؤثرة اقتصادياً خلال فترة زمنية معينة.

العلاقة بين المركز والهامش لا ترتبط حصرياً بالجوانب الاقتصادية. ففي مراحل تاريخية معينة، قد تظهر روابط معاكسة بناءً على العلاقات الاجتماعية بدلاً من أن تكون وفق نمط الإنتاج. مثال على ذلك العلاقة بين الهند وبريطانيا في القرن التاسع عشر، حيث كانت الهند تُعتبر مركزاً حيوياً يمد بريطانيا بالقطن، ومع ذلك ظلت تُعد ضمن الأطراف.

رغم مساهمة الهند حينها في الاقتصاد العالمي، ظلت تبعيتها القائمة تعكس موقعاً هامشياً. العامل الأساسي الذي يُميز المركز عن الهامش غالباً يتمحور حول القدرة على تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية تُستهلك بأسعار تخضع لسيطرة الدول المنتجة. تتحكم هذه الدول في تحديد تكاليف الإنتاج بشكل واضح، بما في ذلك أجور العمال التي تلعب دوراً بارزاً في هيكلة التكلفة الإجمالية[30]. (عبيد، 2002) . والتنوع يحمل في طياته مضامين متباينة تعزز من تكامل العناصر المختلفة فيما بينها، حيث يجد كل عنصر ما ينقصه في الآخر. هذه الديناميكية تفضي إلى وحدة عضوية تسهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية، وتجعلها أكثر تماسكاً. يعمل المجتمع بشكل مستقل ومتناسق في الأوقات العادية، لكنه يتحول إلى نظام مترابط أشبه بتروس متكاملة تتحرك من أجل تخطي الأزمات التي يواجهها.

من جهة أخرى، التركيز على جزء معين على حساب المجموع، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، يُنتج ردود أفعال عنيفة من الأطراف المُستضعفة. هذه الأطراف تسعى إلى تأكيد وجودها والتصدي لمحاولات تهميش أو محو هويتها، مما يؤدي إلى ظهور وعي إقليمي يتسم بنزعة عدوانية ضد القوى المتقدمة.

الصراع المكاني بين الرغبة في السيطرة والطموح للتحرر يولد سلوكاً جماعياً يرتكز على ثقافة المجتمع وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في ذلك السياق. هذه العلاقة تشكل محوراً أساسياً يحدد

مدى تأثر السلطة بتلك الصراعات، خاصة إذا كانت هادئة وغير مرئية. ومع ذلك، فإن ظهور هذا التوتر على السطح وانتشاره بين الشباب يثير قلق السلطات التي تحاول أن تبدو مرنة ظاهرياً. في الحكم الدكتاتوري، لا يتم مواجهة المعارضة بشكل مباشر بقدر ما تُسعى إلى استيعابها واحتوائها[31]، تمامًا كما تدرك المعارضة في قرارة نفسها أن الجدار لا يمكن إسقاطه بمجرد الجبين. ، ومن هذه المعادلة، تتحمل الحكومة مسؤولية تقديم بعض الامتيازات المؤقتة للأقاليم بهدف التخفيف من حدة التوتر وإظهار حسن النية تجاه كافة أفراد المجتمع. ومع ذلك، يظل هناك من يشعر بعدم الرضا بسبب فقدان الثقة، على اعتبار أن النهج السياسي الثابت للنظام الاستبدادي لا يتغير على أرض الواقع فيما يتعلق بتعاملاته مع الممارسات الثقافية، الاجتماعية، الدينية، والسياسية. ومن هذا المنطلق، فإن أي تكتيك مؤقت لا ينتج عنه تأثير فعال. لذلك، تتجلى إخفاقات محاولات الحكومة المركزية في الإجراءات المؤقتة التي تقوم بها. هذا الوضع يعكس نزعة السلطة إلى ممارسة الرقابة والسيطرة الفردية، الأمر الذي يكشف عن هشاشة الأنظمة الشمولية، حيث إنها تبقى بطبيعتها ضعيفة لافتقارها إلى قاعدة شعبية حقيقية تدعمها.

سابعاً:العولمة والاقليمية (Regionalism and Globalisation):

تظهر اختلافات واضحة بين الإقليمية والعولمة وأدواتها، حيث تتجه الإقليمية إلى إبراز الخصوصيات المحلية بدرجة تتقاطع فيها النتيجة العملية مع العناصر المشتركة التي تشكل رؤية الدولة المركزية. وبالتالي، يمكن ملاحظة أن الإقليمية تعكس تباينات دقيقة (Micro) تتناغم مع السياق الأوسع (Macro) الذي تمثله الدولة بأكملها. الاعتماد على الهويات الإقليمية الناشئة عن الطبيعة الجغرافية يبدو أمراً حيوياً لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتنظيم حياته اليومية. فلا يمكن تجاوز هذا الأمر طالما أن هناك مناطق ذات سمات جغرافية معينة اجتذبت مجموعات معينة من السكان، ما أدى إلى رسم صورة فريدة تختلف حسب كل منطقة.

وعلى الجانب الآخر، تهدف العولمة إلى دمج العالم بحيث تمتزج الأبعاد المكانية والزمانية بشكل يجعل الجغرافيا تأخذ طابع الحدث التاريخي، بينما يتحول التاريخ ليأخذ صفة الموقع الجغرافي، مما يعكس تداخلاً عميقاً بين هذين البعدين[32] ، وكلاهما يمثلان مساعي في التوحيد الوصفي[33] ، ومكنت العولمة من إعادة تشكيل مفهوم الزمن والمكان، حيث أصبحت جميع البقاع متشابهة في توقيتها وموقعها دون تمييز واضح، مما أعطى شرعية لنهجها القائم على تشارك الجميع في معطيات وأفكار البعض. إلا أن هذه الظاهرة أفرزت إشكالية عميقة بين الإقليمية والعولمة، خاصة وأن الأخيرة تسير بعكس اتجاه الترابط التقليدي، متبنية معادلة الشمولية التي تربط الجزء بالكل .في حين تُعد الإقليمية تعبيراً عن حاجة إنسانية طبيعية، تأتي العولمة كأداة صنعها الصفوة لتحقيق هيمنة ثقافية وفكرية بأسلوب مُبهم أقرب إلى رياضيات الفوضى، تتسم ظاهرياً بالبساطة لكنها تخفي تعقيدات يصعب تمييزها أو التصدي لها .برزت

ملامح العولمة بشكل واضح في إعادة ترتيب الخرائط السياسية والثقافية والدينية، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانحلال الكتلة الشرقية. ومع ذلك، أوجد هذا الوضع كيانات صغيرة مستقلة ظاهرياً من حيث السياسة والإيديولوجيا، لكنها عانت من أزمات متأصلة على المستويات الاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية .تلك الدول ما زالت تتلمس هويتها المفقودة بسبب عجز حكوماتها الحديثة عن إجراء تغييرات جوهرية في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ترسبت عبر أكثر من سبعين عاماً تحت تأثير أيديولوجيات عقائدية ظاهرياً كانت تبدو إنسانية، بينما دمرت الجوهر الإنساني وأضعفت قدرته على النهوض مجدداً، مما جعل تلك المجتمعات لقمة سائغة تخضع بسهولة لفكّي العولمة القاسي . في المقابل، وجدت ذراع أخرى للعولمة طريقها نحو بلدان أمريكا اللاتينية، تحت شعارات مكافحة الأنظمة الشمولية ذات التوجهات اليسارية .تم استغلال أجواء الدراما السياسية لتعزيز مكانة القادة عبر إثارة عوامل الجذب الشعبية والإعلاء من رمزية القائد كممثل لتحديات الشعب، بهدف شد الانتباه نحو الزعيم ومنحه مساحة واسعة للهيمنة على الوعي الجمعي الديني والثقافي لتلك المجتمعات، وبعض الإصلاحات تُوجه نحو تعزيز الثقافة الأفقية بدلًا من الثقافة العمودية، ويتم ذلك من خلال اتباع أساليب تستهدف دعم هذا التوجه. (اليد الخفية). [*]تعمل القوى المهيمنة على إدارة اللعبة الكونية بأسلوب يؤدي إلى إفقار المجتمعات نفسياً وتعليمياً وصحياً دون أي معارضة حقيقية تواجهها، حيث يتطلب التصدي لهذا التحدي نوعاً من الردة أو المقاومة الجريئة. وإلا، فما الذي يفسر بقاء كوبا مستقلة وعدم ابتلاعها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؟ ، من هذا المنطلق، يمكننا استنتاج أن وجود المشروع الشرق أوسطي في قلب العالم العربي يشير إلى تحول الأنظار من السيطرة على دولة واحدة إلى الهيمنة على منطقة بأسرها. يتم ذلك من خلال توحيدها ضمن مشروع اقتصادي وثقافي مترابط بعد تفكيك الروابط الدينية والاجتماعية التي تحافظ على تماسك المجتمعات. كما يتم التشكيك في الهويات الوطنية، والتلاعب بالأنظمة السياسية والدساتير، مع الاحتفاظ بأدوات صنع القرار بيد القوى المهيمنة، وفي سياق فهم الجغرافية الإقليمية، يظهر أنها باتت تمثل جزءاً مركزياً في البنية الفكرية للإنسان العادي، نظراً لكونها حاجة ضرورية لتنظيم وترتيب مكونات المجتمع الحديث[34]. (خصباك ر.، 1985، صفحة 58) ، والعولمة مفهوم معقد يمثل أيديولوجيات الشركات العالمية التي تفرض رؤاها على الواقع، وتطالب الآخر بقبولها وتنفيذها. هذا الواقع يعكس حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار في مختلف أنحاء العالم، لأن الإنسان بطبيعته يرفض تفكيك بنائه الفكري أو إعادة تشكيله بما لا يتوافق مع إرادته. هذا التحدي يبرز الخصوصية الجغرافية والطبيعية للإنسان كعامل حاسم في الصراع بين التبسيط الذي تسعى إليه العولمة، والترسيخ الذي تدعمه الأقلمة. يجد الإنسان نفسه عاجزًا عن بناء تفاعل حقيقي مع الآخر دون الاعتماد على خصوصيته الذاتية.

في المقابل، فرضت الأدوات الحديثة نفسها على الفكر الإنساني، مما شوه رؤيته ودفعه إلى الانطلاق نحو شمولية وهمية وهو في مكانه. وعندما يحاول البحث عن ذاته، يكتشف أنها غائبة. هذا الواقع يؤدي إلى حالة من التناقض النفسي بين الرغبة في امتلاك كل شيء ضمن فضاء واسع والإحساس بالافتقار على المستويات الاجتماعية والروحية ضمن نطاق محدود. هذه الحالة تخلق إحباطًا فرديًا وجماعيًا، حيث يصبح التكيف مع التغييرات ثمنًا لا يمكن تجنبه.وللتعامل مع هذه التحديات، المطلوب فكر جماعي خلاق يستجيب لتحولات العصر لكن دون فقدان الهوية، وليس فقط أفرادًا يعملون استنادًا إلى عواطفهم أو مصالحهم الشخصية التي قد تأتي على حساب وجودهم الثقافي والجغرافي والتاريخي. لذلك، من الضروري صياغة تشريعات تراعي طموحات المجتمع ككل وتحترم ثقافات الأقليات، بهدف تحقيق انسجام مجتمعي وتماسك يعكس مفهوم التكامل بين الفروقات الإقليمية والجغرافية[35](Concept of integration .). الأقلمة تتماشى مع واقع الحياة المعاصرة، إذ تتخطى الحدود الإدارية التقليدية بهدف تحقيق تنظيم لمناطق متكاملة تعكس شعوراً اجتماعياً مشتركاً وتسهم في تحديد مناطق الحياة المشتركة. هذه المناطق تعكس أبعاداً تاريخية، حضارية وثقافية، تعتبر ضرورية لسيادة الدولة، حيث يشكل الإقليم أحد عناصر هذه السيادة من خلال وحدة اقتصاده، موارده المالية، وروحه المحلية المشتركة. والإقليم يمثل كتلة جغرافية تتجسد فيها العلاقات المكانية والإنسانية، ويبرز كميدان يوحد المصالح المشتركة ويعزز الإحساس الجماعي بالحياة العامة للدولة. هذا الإحساس المتكامل يعزز تماسك الدولة، منطلقًا من وعي الجماعة وشعورها بالانتماء[36]. (خصباك ر.، 1985، صفحة 59) ، والاندماج الإقليمي والوحدة داخل الدولة جاءا نتيجة تلاشي العامل المحدد الذي كان يرتبط سابقًا بضعف كفاءة وسائل النقل والاتصال، وهو عامل تم تجاوزه في الوقت الحاضر.

ثامناً:الاستنتاجات(Conclusions):

ظهرت في تفاصيل الدراسة مجموعة من المخرجات، وقد لاحظ الباحثون وجوب شرح لهذه المخرجات، بحيث ظهرت الاستخلاصات التالية:

1. تتحدد العلاقة بين المدينة والضاحية المجاورة بناءً على مستوى التبادل الاقتصادي الذي يربط بينهما في إطار المرحلة الزمنية المعنية. يتداخل تأثير كل منهما مع الآخر في البُعد الثقافي، متضمناً القيم المعنوية والاجتماعية وكذلك منظور الفرد تجاه الحياة والكون بشكل عام. هذا التفاعل يفتح أبواباً متنوعة تختلف من منطقة لأخرى في العالم، سواء من حيث قوة تأثير المدينة على محيطها اقتصادياً، ثقافياً وحضارياً، أو في بعض الحالات تخضع المدينة نفسها لتأثير ثقافة الضاحية التابعة لها. يحدث ذلك عند تراجع المخطط السياسي وضعف دور المدينة في إدارة المنطقة المحيطة. في هذا السياق، يمكن التمييز

بين نوعين من المدن: الأولى هي المدن الفاعلة المنتجة، والثانية المدن المتأثرة التي يقل فيها معدل التطور

2. مع التطورات التقنية التي أحدثت تغيرات جذرية في طبيعة ومستوى التواصل بين المواقع، أصبح من الممكن ربط المجتمعات بشكل أعمق، مما ساهم في تعزيز التلاقح الفكري والثقافي والحضاري. ولذا، يكمن الهدف الأساسي في استغلال فوائد هذا التطور، مثل تقليل الوقت وزيادة سرعة الحركة للأموال والسلع والأفكار وحتى الأشخاص بين أماكن العرض والطلب. ومع ذلك، يجب الحذر من أن تُستخدم هذه التقنيات لاستنزاف موارد الآخرين أو استغلالها بطرق تؤدي إلى إضعافهم لصالح مواقع مركزية. هذا النوع من الاستخدام قد يؤدي إلى اختلال التوازن الإقليمي وإضعاف جهود التنمية، مما يترتب عليه توترات تضر بالإقليم بأكمله

3. مرت الإقليمية بتحولات عدة تمثلت في خمس مراحل. خلال المراحل الثلاث الأولى، كانت هذه التحولات ذات طابع تقليدي إلى حد كبير. ولكن في المرحلتين الأخيرتين، اكتسبت الإقليمية طابعًا مختلفًا، لتصبح أيديولوجية تستند إلى مفهوم صراع الحضارات. تبرز هذه الأيديولوجية خصوصًا في المناطق التي لا يزال فيها التقليد الثقافي الموروث قويًا، إذ يشكل دعامة لترابط تلك المجتمعات. ولتحقيق الهيمنة على هذه المناطق، يُعمل على إضعاف نسيجها الثقافي والروحي، تمهيدًا للسيطرة عليها واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية، مع السعي لزعزعة القيم الأساسية التي تنبني عليها

4. قد يتغير حجم الإقليم، إذ يمكن أن يتمدد أو ينكمش تبعاً لاعتبارات جغرافية، حيث يُعد جوهر الجغرافيا ويتحول مع مرور الوقت ليصبح جزءاً من الحيز المكاني. هذا الحيز بدوره يستوعب الأحداث والتطورات التي تقع فيه. التغييرات التي تطرأ على الحيز والزمن ترتبط بشكل وثيق بالأيديولوجيات التي تنبع من مصادر القوة الاقتصادية والتكنولوجية، تلك التي تسعى جاهدة للحفاظ على تفوقها وترتيبها المتقدم. هذا السعي يدفعها إلى تكييف الأوضاع السياسية وفقاً لمصالحها، دون الالتفات إلى مدى شرعيتها. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة المؤدلجة بين المفهومين الجغرافي والإقليمي قد تشهد ضعفاً بفعل مبدأ بقاء الأقوى.

5. من الصعب تتبع أهداف العولمة المسيسة نظرًا لتعدد أشكالها وتشعب مكوناتها بشكل تلقائي في كل موضع، مدفوعة بتأثير الإعلام والاقتصاد اللذين يعززان من دورها في المحيط العالمي. فقد تغلغلت في المجتمعات البسيطة، مما أثر بشكل ملحوظ على هياكلها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتسببت في تغيير الكثير من التصورات والمعالم حتى باتت الدول والمدن تشهد تسارعًا ملحوظًا في وتيرة التحولات لتتماشى مع أهدافها المختلفة. نتيجة لذلك، ظهرت تشكيلات مناطقية واسعة ترتبط بعوامل مشتركة عوضًا عن الانحصار في حدود المكان الضيق. ومع ذلك، أصبحت القوى المهيمنة تمارس تأثيراتها

على طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية للمناطق بصورة أكثر اندماجًا من التدخل المباشر، مما أدى إلى ظهور واقع جديد يتمثل في علاقات ديناميكية بين المركز والأطراف. بالتالي، تشكل النصف الجنوبي من الكرة الأرضية تقريبًا كإقليم موحد يُدار باستراتيجية واحدة تتيح للدول المتقدمة فرض سياساتها بما يخدم مصالحها، مستغلةً تفوقها في السرعة والإبداع لتحقيق التقدم.

تاسعاً:المقترحات

1. ولتعميق الفهم للجغرافيا الإقليمية، يُنصح بالتركيز على دراسة الترابطات بين الظواهر الطبيعية والبشرية في منطقة معينة، وفهم كيفية تشكّل خصائص كل منطقة واختلافها عن غيرها. يُساعد هذا في تحليل التنمية والتخطيط والتفاعلات العالمية المعقدة. واستكشاف المناطق العالمية من خلال مفهوم "العوالم" الأكبر، ثم الانتقال إلى المناطق الأصغر، لاستكشاف العلاقات المكانية والاقتصادية والاجتماعية بعمق أكبر.

2. يجب ان يركز على الجانبين الطبيعي والبشري مثل**(التفاعل الحاصل بين الإنسان وبيئته)** كجزء من العلاقات المتبادلة التي تحدث داخل الإقليم.

3.فهم كامل للشخصية الإقليمية: الهدف من ذلك هو لتحديد خصائص الإقليم النادرة (شخصيته) والتي تفضله عن غيره، وذلك بفهم كل المماثلات والاختلافات الموجودة بين الأقاليم.

4. يفضل درسات الأقاليم على عدة مستويات:

أ. دراسة الأقاليم من العالمية إلى الاقاليم المحلية .

ب. دراسة المناطق والأقاليم: بتقسيم هذه المناطق إلى أماكن أصغر لتُظهر تجانسًا داخليًا وتتصف بصفات محددة، مما يتيح للباحث بتحليل العلاقات المكانية أكثر عمقاً.

3. الاستفادة من المنهج الإقليمي في قطاعات متنوعة منها:

أ.التخطيط الإقليمي: يستخدم المنهج الإقليمي لمعرفة كيفية التأثير البيئي في الأنشطة البشرية، وكيف يستطيع الإنسان أستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لتلبية حاجاته، مما يجعل منه أساسًا للتنمية المستدامة.

ب.الدراسات الاقتصادية: وتساعد على فهم العلاقات المتبادلة بين العوامل الطبيعية والاقتصادية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي لمنطقة ما، كما هو الحال في دراسة المناطق الاقتصادية الرئيسية.

5. ربط الجغرافيا بدراسة العولمة والتحديات العالمية مثل:

أ. **فهم العولمة:** تركز الجغرافيا الإقليمية على دراسة موضوعات تسلط الضوء على عمليات العولمة، مما يعزز الإلمام بالمجتمع العالمي ويكشف عن التفاعلات المعقدة التي تحكمه.

ب.**ربط فروع الجغرافيا:** الجغرافيا الإقليمية تلعب دورًا محوريًا كجسر يربط بين فروع الجغرافيا المتنوعة، سواء الطبيعية أو البشرية. فهي تجمع البيانات والمعلومات المختلفة لتقديم رؤية شاملة تساعد في فهم التباينات المكانية وتحليل الهياكل الجغرافية المعقدة.

الهوامش

(*)تتداخل الإقليمية في البنية الفكرية للفرد الذي يمتلك إدراكًا وحضارة في تطبيقها وإن اختلفا تبعًا للموقع والوقت، فالإقليمية تجعله نسيجًا ينسجم مع اختلافات الآخرين في إنشاء مشتركات ينتمي إليها الكل ضمن حدود جغرافية.

(**)الاديولوجيا : هي كيف ترى الأمور أو الأشياء

(***)يشمل العنصر الإقليمي على قطاعين : - أولي (أساسي) وثانوي (غير أساسي) ، فالأولي مبرر لقيام المدينة ويتوقف عليه نمو القطاع الثانوي

([1])-. Dickinson. R., city and region, London. 1964.p24

([2])خصباك شاكر علي محمد المياح، الفكر الجغرافي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد، 1983،ص472

[3]حمدان جمال ، جغرافية المدن.بل تاريخ ، ص472

[4]فيدال دي لابلاش ، أصول الجغرافيا البشرية، ترجمة شاكر خصباك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1984.ص148

[5]- Forbes .D.K., The Geography of under development, Acritical survey croom HEIM, London and Sydney .1984.p121

[6]حمدان جمال ، جغرافية المدن.بل تاريخ ، ص530

[7]موسى ماهر يعقوب المدينة العربية والتنمية المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العدد 228 بيروت، 1998.ص65

[*]استثمار المكان كما ينبغي كي تعمل علاقاته الايجابية في تقوية المكان الآخر في الدولة

[8]حمدان جمال ، جغرافية المدن.بل تاريخ ، ص530

[9]Forbes .D.K., The Geography of under development, Acritical survey croom HEIM, London and Sydney .1984.p121

[10]حمدان جمال ، جغرافية المدن.بل تاريخ ، ص537

[*]الاقتصاد البيروفي (Peruvian economy :) يمثل انطلاقة المرحلة الحديثة لتكوين رأس المال، حيث كان الطلب الأوروبي يتعلق بالبضائع الترفيهية.

[*] مثل المناطق الزراعية والصناعية والحرفية.

[11]حمدان جمال ، جغرافية المدن.بل تاريخ ، ص544

[**] انظر أيضا : روجر منشل ، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة محمد السيد غلاب و دولت احمد صادق، ط. الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، 1973، ص56

[12]Emryes .John, Towns and cities, Oxford .1970.p.97

[***] مثل ساور source وبومان Bowman .

[13]هارتشون ريتشارد، طبيعة الجغرافيا، ترجمة شاكر خصباك، الجزء الأول والثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بغداد، 1985.ص281 .

[14]هارتشون ريتشارد، طبيعة الجغرافيا، ترجمة شاكر خصباك، الجزء الأول والثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بغداد، 1985.ص283 .

[15] المصدر السابق نفسه ص283

[****] علاقة ناتج المحصول بالأمطار ومحتوى الدبال في التربة مثلا

[*****] تتمثل بجانب طبيعي أو اقتصادي أو سياسي أو قومي ، وعلى هذا الأساس قد تبرز دالة بعينها في تحديد أهمية الإقليم دون إخفاء أهمية الدوال الأخرى

[16]المصدر السابق نفسه ص303

[17]Gites .A, J.Gites and J.D Fellman., Introduction to Geography, University of Illinais, urban champaign.1996.p18

* من النادر أن تتألف الدولة من إقليم واحد متجانس ألا أذا كانت صغيرة المساحة جداً.

[18] جمال حمدان ، جغرافية المدن.بل تاريخ ، ص535

[19]خالص حسني الاشعب ، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بيت الحكمة، بغداد، 1989.ص20 .

[20]هارتشون ريتشارد، طبيعة الجغرافيا، ترجمة شاكر خصباك، الجزء الأول والثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بغداد، 1989. الجزء الثاني ، ص138.

[21] المصدر السابق نفسه الجزء الأول ، ص278 .

[22]المصدر السابق نفسه الجزء الثاني ، ص249 .

[23] جمال حمدان ، مصدر سابق ، 534-534 .

[24]جمال حمدان ، مصدر سابق ، ص539

[25]جمال حمدان ، مصدر سابق ، ص541

[26]الحديثي، طه حمادي جغرافية السكان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل ، الموصل، 1988.ص648 وما بعدها

[27]هارتشون ريتشارد، طبيعة الجغرافيا، ترجمة شاكر خصباك، الجزء الثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بغداد، 1989. الجزء الثاني ، ص138.

[28]جمال حمدان ، مصدر سابق ، ص537

[29]- Freidmann John., The Role of cities in national Development, New york n.pb.1978.p71

[30]تيلور بيتر، و كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر الاقتصاد العالمي ، الدولة القومية ، المحليات . ترجمة عبدالسلام رضوان و اسحق عبيد ، عالم المعرفة (282)، ج1 المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، مطابع السياسة ، الكويت، تموز 2002 .ص48-49 .

[31]أمالريك، اندريه هل يسقط الاتحاد السوفيتي حتى عام 1982، 1960،ص10 .

[32]أمالريك، اندريه هل يسقط الاتحاد السوفيتي حتى عام 1982، 1960،ص19 .

[33]محمد عابد، الجابري، العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، بيروت 1998. ص16 .

[*]راجع المادة (17) من برتوكولات حكماء صهيون15

[34]هارتشون ريتشارد، طبيعة الجغرافيا، ترجمة شاكر خصباك، الجزء الثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بغداد، 1985.ص58 .

[35]جمال حمدان ، مصدر سابق ، ص537

[36]هارتشون ريتشارد، طبيعة الجغرافيا، ترجمة شاكر خصباك، الجزء الأول والثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بغداد، 1985.ص59 .

المصادر

1. أبو العينين حسن سيد احمد جغرافية العالم الإقليمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984. 2. الاشعب، خالص حسني ، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بيت الحكمة، بغداد، 1989.

3. أمالريك، اندريه هل يسقط الاتحاد السوفيتي حتى عام 1982، 1960

.4 تيلور بيتر، و كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر الاقتصاد العالمي ، الدولة القومية ، المحليات . ترجمة عبدالسلام رضوان و اسحق عبيد ، عالم المعرفة (282)، ج1 المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، مطابع السياسة ، الكويت، تموز 2002 .

5 الحديثي، طه حمادي جغرافية السكان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل ، الموصل، 1988.

6. الجابري، محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، بيروت 1998.

.7 حمدان جمال ، جغرافية المدن.

8. خصباك شاكر علي محمد المياح، الفكر الجغرافي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد، 1983

.9 لابلاش فيدال ،دي أصول الجغرافيا البشرية، ترجمة شاكر خصباك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1984.

،10 منشل روجر ، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة محمد السيد غلاب، دولت احمد صادق، طبعة أولى. مكتبة الانجلو المصرية ، 1973.

11. موسى ماهر يعقوب المدينة العربية والتنمية المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العدد 228 بيروت، 1998.

العربية

.12. هارتشون ريتشارد، طبيعة الجغرافيا، ترجمة شاكر خصباك، الجزء الأول والثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بغداد، 1985.

13- .Dickinson. R., city and region, London. 1964 .

14- .Emryes .John, Towns and cities, Oxford .1970 .

15- Gites .A, J.Gites and J.D Fellman., Introduction to Geography, University of Illinais, urban champaign.1996 .

16- Forbes .D.K., The Geogrophy of under development, Acritical survey croom HEIM, London and Sydney .1984 .

17- Freidmann John., The Role of cities in national Development, New york n.pb.1978 .